

ooV.

جامعة اليمان



Date

الردم

١٩٥٧



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education

Riyadh
UNIVERSITY
SAUDI ARABIA

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

No.

جامعة الملك سعود

ج ٥٠

٥٦٧٠

حاشية المطوي على شرح التبر وانه (طبع) أم انبر الدين
 تاليف المطوي ، احمد بن عبد الفتاح - ٨١:٥١

كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تاليفه رأى
 نقق ٢٥ من ٢٢ اسم نسخة حسنة ، ناقصه الآخر ، خطها نسخه ممتاز
 معجم المؤلفين ٢٢٨:٢ الازديمة ٣:٨
 أصول الدين أصل المؤلف بـ .. تماريغ النسخ

٢٦٩

هذه حاشية على شرح امثال الرمان

للتعمير والخنزار ليف العلوم

الشيخ لعمر بن النجاشي

عبد الفتاح الموصي

حفيظة الله العتيق

عنبر وعكنف

أعكش

م

مكتبة همامنة الملك سعد "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٧ - ١٢٩٣

العنوان: حاشية الموصي على شرح الصيرولي

المؤلف: الموصي، أصبهان عبد الفتاح

تاريخ النسخ: الثالث عشر للهجرة

اسم الناسخ: -

عدد الأوراق: - - - - -

ملاحظات: - - - - -

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهُنَّ مُسْتَعِينٌ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ونبيله محمد وساير الانبياء والمرسلين
والكل والصحابة والحسن والحسين **وقد** في هذه تقييدات على شرح العلامة القرطبي والمعقيدة
السمة **فما** البراهين **تحل** ما تصر عنه وهو ماتيبره على الطالبين **ونما**ه اختصار ما لهم
وهو خبر المسؤولين **قوله** بالجواب هو وصف المهر وبنده ومن قوله بالآخر **بيان**
ما اختبار ان الراى من ناصي **عن** صفات الجمال **وذكر** الوصف في العبد والمعنى في الراى
تشنى قول **والتتحقق** هروبات الشئ بدليله **ويطلق** ايضا على ادبيات بالمسالة
على الوجه الحق والتتحقق ابانته بدليل اخر **قوله** لامر توبي منه كل واى وفيه سعارة
مكينة حيث شبهه بمالذب وخيالية حيث ذكر لفظ الوارد وترى سبب وهو توبي او
اداري توبي تخييل والوارد تريح لكن الا ظهر الاول لدى الوارد اقوى اختصاص من
الدرقة اذا الورود فذريوك معه ارتقا وقد لا وذا في قوله وضمن عائمه ما على طرف
الثمام مكينة وخيالية وترى تريح والمراد بطرف الثمام حدة الاعنة وتحتمل ان يراد
بطرفة طرفة وهو شاملا **بنت** حنبيف سهل التناول رعايه فرج البيوت
وما كان على حدة او طرفيه يكون سهل التناول **قوله** على طرف بعض الطاولة
وفتح الامام طرفة ولا تخفي ما فيه مع ما قبله من الجناس المحرف **قوله** من وقف
عليها وقف ضمن وقف الثاني ضمن الدكعا اي من وقف عليها الكوى بما **قوله** كفى
المزيدان تعدد معايشه النبيل بضم المؤن الباهة والزفر اي لأن عدم معايشه
دليل على قلتها بخلاف **غير** النبيل لا تعدد معايشه لكنه **يما**قى **قوله** المتفضل بارادة
الغير اي بتعلق الارادة بالغير والفالارادة صفة قائلة بعد الله تعالى لا معنى للتفضل
بها و كان المناسب لقوله في الرجم من دليل الموتى ان يقول في الرجم من دليل الحشر
مع انه اضر فان **قلت** البعث واردا ايضا على ما اقدرته لان تعلق الارادة قد
وايجواب ان مرادنا التعلق التجربة الذي فيما لا يزال وهو حادث على ملابسي من
ان **الحالات** تتعلق **قوله** **واحملة** ذات اجمل الخلاة لا يجوز ان تكون حملة
البسملة جزءية اذ ليس لها فائج تطابقه او لاتطابقه **والذى** ما كان محصل المعنى
الخارجي بنفسه فقط كيمنت وهذا الجملة لانها الجملة اي يجعل العقيدة مفتوحة

و مولفه نفس التلطف باولف او افتح و هذا المعلم مقابر للتلطف **قوله** او ماهيته
اى حقيقته لا يقدر صدقها على الافراد و قوله او حسنة اى حقيقته باعتبار
صدقها على بعض الافراد **قوله** كالعارية لم يقل الله عارية حققته لاذ العارية
في اللغة والعرف اما تطلق على الاعيان والحمد و صدق لاعين **قوله** لا الاعيان يشوهها اي
لأنه حين يذكرون التكلمت الا طلاق الروم قبل المقافية افتتاحته اولى لمن
يشارحه ان اطلاق الخبر على الاشتراط لاختلاف الاصل **حيث** ذكره يكون ملخص **قوله**
او على العرق في العرق بيته وبين الاعم من الحقيقة اما هو بحسب المعموم فالاصناف
ما هو بالنسبة لما بعد العرق ما يبعد العرق افتتاحه **قوله** بالتبه ما في نفس
الامر تووجه لوقع الاختلاف في ايات القديسين ان يواقو المقاده
عن الامر و اذ لا يواقو وقع و اعانته اختلاف **قوله** الشاك الى قوله والتفاوت
توصيه للذئات بان اذ لا يوحي بها الدلائل او المنكر او المثل متركتها فالتفاوت
بنزلة النكرو قوله وابها السائل يعني ان المولف اما ان يكون خاطب غير سائل
غير ثباتي منه العلم او تخصصاته وكل منها اما شاك او متفاوت فقوله الموصوف
بما ذكره اي بالشك في الاختصار الای و التفاوت **قوله** خطاب يعني المخاطب
به وهو كلامه تعالى في ادحاته في القسم استخدام فاعاد الصير على الشرعي بمعنى
اخرو وهو الكلام اذا لم يصدق عليه ايات او نصي او انها مدلوانا له وكذا قوله
سمى الشرعي اي بمحاجة الكلام الاول عليه الشرعي وتحتمل ان الحكم الشرعي يطلق على الافتراض
والتي استفاد من الشارع وطالع طلاقه **قوله** اضافه **قوله** بجعل المكلف لم يقل
بافعال المكلفني ليجعل مكلف النبي صلى الله عليه وسلم به وجاهة نفسه وان كان
اجيب من العصارة الائمة **بأن** الرأى بالمخالفين الجنس **قوله** او باسم معطوف
على فعل ووضمار اجمع لاعم وهو مفعول مطلق اي تعلق وضع **ب** حد المصنف
و اقام المصنف اليه وهو وضمه مقابله او حال اي حال تكون الاعم موضوعها
والراى بالاعم سبب او مطرد او مانع وصفه الشارع ومعنى كونه اعم انه قد
يكون فعل مكلف وقد لا يقال **كون** السبب فعل مكلف انداد المكلف **بما**
فانه سبب في الصنف ومثال **كون** السبب غير فعل المكلف انداد المجنون

ونحوه فانه بمعنى الصنف ايضاً مثل كون الشرط فعل مكلف الوصي عنه فانه شرط لصحة
 الصلاة ومثال كون الشرط غير فعل المكلف المسبوق فانه شرط ل وجوب حكم الصلاة ومثال
 كون المانع فعل مكلف القتل فانه مانع من الارث سوا ما اعاد او خطا ومثال كونه
 غير فعل المكلف الميصن فانه مانع من وجوب الصلاة **قوله** حقيقة اي لات
 اللذاته من اية في الصدقة لخلاف الافتراض كتقسيم نتائج الفعل
 الى عاية وغيرها فما يختلف اذا اختمناه بالاستارة فعن حيث امرها اخر الفعل تسمى
 نهاية ومن حيث ادناه انت على الفعل تسمى **بصائر قول** وهو هنا اختصار لمعنى
 الوجوب بمعنى طلب الفعل طلباً جازماً و عن الوجوب بمعنى السقوط في المعنى
 المور **قول** اتفا العدم في جميع الازمنة استفيد من هذا ان معناه الوجوب
 والجزاء والاسحالة امور افتراضية لا وجوب لها في الاعيان واما
 الوجوب والاسحالة معناها سلبيان واما معنى الجزاء على ما ذكره فامر
 ثوري افتراضي وهو الثاني فان فرض انه سبب المزورة من الطرقين اي
 الوجود والعدم كان معناه ايضاً سلباً و قوله ايات مع قوله او المراد الى اخره
 ومع قوله كما لو جعل الحكم الى اخره جواب عما يقال ان المفترض لا يدروان بصير حمله
 على كل من اقسامه والوجوب مثلاً لا يصح ان يجعل علىها الحكم فلا يقال الوجوب
 حكم لمن الوجوب كحقيقة الحكم وكيفية غير المكيف اذا الحكم ايات امر لا خرا ونبه
 او ادرك ذلك والوجوب اتفا العدم في جميع الازمنة فاجاب بأنه اما ان يقدر
 ايات مضاف الى الوجوب وتاليه الحكم او يقدر مضاف الحكم اي
 اعلم ان متعلق الحكم وكيفية الحكم فالافتراض متعلق الحكم او كيفيته ولا يقدر
 شيئاً والاختصار بمعنى عدم المزورة كما في قوله المختصرت فكري في ذكره وتعلم
 ان الفكرة غير المذكورة ولا تحمل عليه فالدليلاً الذكر فكره فكما ان الاختصار
 فيه صحيح بمعنى عدم المزورة فكل اهنا هو صحيح بمعناه المعني واما كان الوجوب
 وقال انه غير الحكم ولا صادر على ما الحكم وشمسها حينذاك ايات افتراض
 ايها افاتراض للكيف لا نفس الحكم اذا لازم من تشخيصها اقتات ما ادعاها افتراض
 للمذكورة المعني الحكم وقوله ما اهنا ايات ومواد للقضى بما اطلقا ما موصول

بمعنى الذي لا ينافي واجبه النفي الدال على كافية النسبة في القضية المفروضة او حكم
 العقل بما في القضية المعقولة والمادة هي الكيفية التي في نفس الامر بالنسبة ونذكر
 الكيفية اما الوجوب وما المجاز واما الاستحالة وهي اي القاعدة باستمار دلالتها
 على معانٍها في القضية المفروضة والحكم بها في القضية المعقولة جهات ومعانٍها
 مواد وقوله مطلقاً يعني سواء حصلت تلك العللاته محولات ام لا اما اذا ذكرت ولم
 يجعل محولات فلوكنها ايات ظاهر الحكم الله تعالى قادر وجوياً او زيد فانهم جواز
 والاسنان بحسب امثالها او اما اذا اجهلت محولات اي بواسطة الاستئناف لكونه
 الله تعالى بحسب له القدرة وزين بمحوز قيامه والاسنان يستلزم ان يكون بحسب فوجه
 كونها ايات ان المحمول في الحقيقة هو القدرة والقيام والاجير وما الوجوب
 والجزاء والاستحالة وهي في الحقيقة جهات لكن يلزم على ما ذكر من التقدير
 الاردن وهو قوله الوجوب الى اخره الذي يخرج بعض افراد الحكم لكونه الله تعالى
 قادر اذا الحكم هنا ليس الحكم فيه ايات الوجوب بل ايات القدرة بل على ما ذكرنا
 من ان الوجوب وتاليه لا تكون الاجهات ولو وقعت في ظاهر محولات لا يصدق
 القول على شيء من افراد الحكم وتجاب بان اصناف ايات الى الوجوب والجزاء
 والاستحالة لا بد من ملء ذلك بعدها اي ايات متعلقة به الوجوب والجزاء
 والاستحالة فلوكن الله تعالى قادر مثل ايات القدرة بحسب الله تعالى ايات متعلقة
 به الوجوب فتدخل جميع افراد الحكم واما المحظوظ لكونه الله تعالى بحسب له القدرة فقد من ايات
 الوجوب فيه ليس هو المحمول في الحقيقة قبل حكم القدرة لكنه يعني شيء اخر وهو جواز
 من افراد الحكم يعني امر عن امر وهو لم يدخل في ايات الوجوب الى اخره فبنفسه ان
 يقدر ايات او تالي الوجوب وایات او تالي الجزاء الى اخره هذا ولو جعل الوجوب
 بمعنى الواجب والجزاء بمعنى المانع والاستحالة بمعنى المستحب همكون المصدر
 بمعنى اسم الفاعل كما هو مستعمل كثيراً ويكون المراد بالحكم النسبة لارهنا احد معانٍ
 الحكم اذله اطلاقات حلصنا من هذا الصنف ولعمري داسات شيء حامبي **قوله**
 او مطلقاً معطوف على اتصدق **قوله** فنعم ادرك وجبه السبب في هذه هذا لا
 يناسب كون ما مراد ايتها الحكم الا ان يكون هذا الاستارة الى ان ما يجوز ان يراد

في العقل بحسبها كما لا يتصور في العقل وجود ما فتحتاج إلى أن تقول العدم بالمعنى أو الاستفادة بمعنى أن يريد التاريخ بالمعنى الانتساب قولهم بمعنى الذي ينفع الفائز من لحظة التي أتيت بهذا والمراد بالمعنى بالنسبة إلى السبب الذي ينفع على فهو منها خلاف القدم في العدم السابق ولا يتصور في العقل بمعنى هذا التي بالنسبة إلى سبقه وصعاته فإذا بود الله يتصور في العقل نفسه يعني التي لا تدخل في مفهومه فما هي بهذا المفهوم؟ بناء على ذلك جمل التعريف شاملة للواجبات التي هي مفردات امام على كونها التعرف للحكم الواجب فله في دستي بما ذكره ولذا يقال في تعريف المستحيل وتعريف الجائز **قوله** مثاله وجوده تعالى مثال للواجب النظري وما يدعه الواجب الضروري ولذا يفضل في المستحيل والجائز فإنه سيقدم فيما يمثال النظري على الضروري **قوله** والأمر مع قوله ما يبي إمرا وشيء بالمعنى العمومي وأشار إلى جواز جمل القاريف المثلثة على كونها تعرفيات للواجب والمستحيل والجائز لبعيد كونها احكاماً على عليه يتمشى قوله في تعريف المستحيل ليخرج السبب والاحوال لذاتها است احكاماً ولذا قوله مثاله الصاف الماري إلى اجز **قوله** او شيء بالمعنى العمومي اي ليصدق على المستحيل خلاف التي بالمعنى الاصطلاحي فإنه خاص بالوجود **قوله** وعدهما اي الامر انظر مباحثة تفسير الفيرونا واعل حكمته بيان ان العدم الذي يبعي النفي واردة على ما ورد عليه الوجود اي التبروت فليس هو كالنفي في قوله في تعريف الحكم اثبات امراً ونفيه فإنه ليس المراد بمعنى ذلك الامر المثبت او لا بل اعم **قوله** فهو بديل من مكلف **قوله** وان لم يحصل فاعلاً كما في قوله املاً الدافع اما فالله وان لم يحصل المفاسد لا مثلاً كنه يصلح فاعلاً لما تقول ملا المدافعي **قوله** لكنه اي تجنب لذ ما وترى في مثل هذا الترتيب لا يصلح كونه فاعلاً الال فعل متعدد كاوجب فتنقول او جب التبع فيكونها فاعلاً بجمل **قوله** مفهوماً مطلقاً اي وجوب شرط تحرذف المضاف واقيم المضاد اليه مقامة **قوله** او منفون بالمعنى الحقيقي اي بناء على مذهب من ذكر الله مفهوم تصور على السبب **قوله** بان يكون على مقدمة متصل بالخطاب ويعاذك في ذلك لأن اذا افتراضنا بذلك على كل مكلف الصلاة لا يلزم ان يكون الصلاة اول الواجبات وتجاب بأنه يوجد من ذكر عمونه وهو ان مرتبة بقية التكاليف متاخرة على مرتبة المعرفة من كلفتها **قوله**

بما ارفيش المفردات ويكون التعريف للواجب من حيث هو للواجب الموصوف بالوجود السابق الذي هو معرفة الحكم وكذا الملام في قوله الباقي او مطلقاً **قوله** السياق لأن الحديث عنه هو الحكم اذا الحكم فعل على ان المراد بالصور المصدق لآن الاحكام تصدقيات على مذهب الحكم او جز المصدق الا عظيم عند اذعام **قوله** او التعبير في حد المجاز بالصحوة هذا المواب اصله للعلامة السكتاني في حاشية شرح المصنف وقد رده مثلك شخنا العلامة اليوسبي في حاشيته الكبرى بما حاصله ان ذلك تصريف آخر والقرينة لابد وان تكون في ذلك التعريف الذي وقع فيه المجاز بقطع النظر عن تعريف آخر ولكن ان يقول ان هذا يرجع الى كون القرينة السياق ايضاً عليه الامر ان السياق الدول باعتبار ما سبق ويقال له السياق بالمواحدة ولعله هو الفرض الواقع في السياق فيندفع الجحث وان كانت النسخ التي اطلعنا عليها بالمناقشة والسياق الثاني باشتراك بالحق **قوله** كنسبة بقطع الى السكين اي فارينا نسبة للدلة والقاطع هو الشخص **قوله** يعني العذر المسؤولية التكليف بحمل رحمة لقرب مذكور وهو البوء وتحمل رحمة العقل كل صحيح ولا بد ان الواجب لا يتصور في عمل الصبي المميز بدرجه كالبالغ مع انه لم ينطبه التكليف لات نقول لورقة طفله على هذا القدر بحيث لم يزيد عقله حتى بلغ صارت ناطق التكليف **قوله** ونائب العامل اي على ضم ما يتصور وقوله او القائل اي على فتح ما فهو لش على ترتيب الف **قوله** لامقاً تغير العدم اي عدم الواجب تعنى ان عدم الواجب لا يتحقق في العقل ولا يحتوي العقل عليه **قوله** ليشمل الشرع بمنتهيه الوجودي من الواجبات هذا اعانت كون المعرف هو الوجب مطلقاً اما على ان المعرف الحكم الواجب وان المراد بالحكم فلا تدخل المفردات سواء كانت وجودية او غير وجودية نعم يدخل الحكم بما **قوله** كالمسبب والاحوال يعني الواجبة ولا حاجة الى تأويل العدم بالمعنى بالنسبة للحوال الواجبة لذ ما يصدق على كلها اذنا لا يتصور في العقل عدمها اذ هي واسطة لامتصاف بالوجود ولا العدم ينفع بمحاجة اليه بالنسبة لاخراج الاحوال الحادثة فانها يصدق عليها ايضاً اذها لا يتصور

فالطلوب من المكلف معرفته **حقيقة القاسم** أن يقال إن يعترض ما يجده في حق مولانا أحواله
 قام الدليل عليه أجمالاً وتفصيلاً فما قام الدليل عليه تفصيلاً **قوله** ملحد وشرعاً أو شرعاً
 فقط الظاهر أن يقال عقل فقط أو شرعاً فقط لأن بين السمع والبصر واللسان العمد في
 اثناء ما الدليل العقلي فقط ولا يكفي فيها النقل للدورة فان إراداته مفهوم العقلي فلن
 الدليل العقلي في السمع والبصر واللسان كذلك وقد يحيى بن الدليل المقلتي أشرف
 فله العذر به **قوله** ولبيه أمرنا بالتحقق ما في هذا التفسير من الحسن لكنه بين به
 أنه مأمور من المولدة **قوله** فان أحجام نفطة حق المفروض تعليم لقوه وهو ما قاتل فيه
 الأدلة ليس غير أي لا ينكرها ثم ينتهي إلى حق علينا تفصيلاً
 الاماقام لما عليه الدليل تفصيلاً وذكر شيخنا مسدي بيد الله المقرئي التنسكي
 رحمة الله تعالى أن حق معنى الذات وفي حق المولود **قوله** أو نقل بعض مجده
 ثرفاً أي من ماله يليق بهم وما لا يليق فهو مخطوط على استقدام **قوله** فقال معطوف
 على أي **قوله** ما يحيى وهو الصدق والأمانة الواجبان ومن ذاهما المستحبان
 والاعتنى البرية التي لا توحي إلى تعفن وما تحيض بالرسول ووجوب التتبع **قوله**
 مطلقاً وأشار إلى أن التبعيض باعتبار مطلق الواجب لانه يجب له تعالى كمالات
 وجودية لا ينكرها مكملاً عليه الدليل من السنة فلذلك تفتت إلى قوله من قال عدم
 نهاية الواجب له تعالى أنها هو باعتبار السلوب ولا يصح أن يكون التبعيض باعتبار
 الواجب التفصيلي الواجب علينا معرفته تفصيلاً فهو العذر والاعتذار **قوله**
 على رأي المصنف أي حيث أثبت الأحوال اماماً على رأيه نافياً أو وافقه المصنف
 في سرع الكثري فقال الحق إن الحال محال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم
 فالواجب التفصيلي ثلاثة عشر لذة يجعل كونه تعالى قادر إلى المفهوم عبارة عن
 قيام العالى بذلك **قوله** وبابعده به به على أن قول المولى ثم يجب له
 تعالى سبع صفات إلى آخر دليل على تمام الخبر أي والعدى المأقره لأن المعاطف التي
 يحيى بها جبريل مبتداً هو حج في المعني لا يكفي بعصرها مفترضاً أو بعضها بأجله
 مخطوطة بهم لأن العزم إن الخبر مجموع المعاطف المفردات لأجل واحد منها
قوله معتبراً ظاهري أي بالنسبة لمقابلة وهو العدم والفقد وقع فيه خلاف

مشهور وهو كونه من الأحوال ألم لا في العذر والحادي أو زائد على الموجود في الحادث
 دون القدم **قوله** التحقق بضم القاف من متحقق الشيء وبعد لا التتحقق بكسر القاف
 بعد هما يساوي الذابت **قوله** وجود كل شيء معنون أنه ليس في الخارج صفة
 وجودية هي الوجود بل الوجود دار اعتباري عبارة عن التتحقق فالشيخ الأشعري
 لا يذكر التتحقق غير التتحقق وإنما يذكر ابن توك الوجود عبارة عن صفة وجودية
 قائمة بالذات وينكر اعتبار الوجود عبارة عن صفة شوبية واستطرد ابن الوجود
 فالعدم ثانية في الخارج لأنه يذكر الأحوال بخلاف الإمام الرازى فإنه يثبت الأحوال ويقول
 إن منها الوجود **قوله** فعده صفة على مذهبه بخوض وكذا عدد السواب صفات
 بخوض لذاتها مقدرات لكن لما كانت الذات توافق المفهوم أطلق عليها
 صفات **قوله** والكل معنى وجهه في الإيجار أنه يعبر باسترداد الوجود في الماصي
 عن لازمه وهو انتقاد العدم السابق **قوله** وهذا معنى وجهه على قياس ما
 سبق أنه عبر باسترداد الوجود في المستقبل عن لازمه وهو انتقاد العدم اللاحق
قوله إن لا وأبداً هذاباعتبار أحد الوجود موافقاً بالوجود الذي هو انتقاد
 العدم في جميع الأزمنة ولو كان التي من متى ها يدخل انتقاد العدم في الأزد فإن
 الأزد أزمنة توحي لا تنتهي أما الوجود لا ينافي وصفه بالوجود المذكور فلا
 يستلزم العدم والبقاء كذا الأيدل على الوجود إن لا ولابوجود البداء **قوله** وعلى
 سلب العدم السابق واللاحق باللتزم الظاهر أنه بالمعنى لانه انتن وصفه
 بالوجود وكأنه قبل الوجود الواجب فكانه أراد بالالتزام ما يمثل استثناء المثلجى أنه
قوله ويعوز أن يكون من معطف الخاص على العام قد تفهم النافاة بين لوته من
 سلطنة اللذى المزوم وكونه من معطف الخاص على العام لان الخاص لا يكفى لازما
 العام لزرو وتكلماً إذ المزوم إذ المزوم إذا أطلق انصرف إلى المزوم الكلبي والجواب أن المراد
 العموم والخصوص في الفرضيات المفهومة ملزمة لمن ثبتهما وجز ثبتهما
 لذمة لها والكلية يطلق عليهما إنما من جز ثبتهما بالاستئناف إنما الكلية
 الكل أغراضاً ويطلق عليهما أيضاً إنما أحسن بالاستئناف لا يتفرغ عن جز ثبتهما
 لمنها أي لا يلزم من وجود المعنوية وجود الكلية وهذا قولنا يحيى الله تعالى الوجه

بتأني في المفهوم وفي الماصدق لأن ماصدق الوحدانية غير ماصدق القيام
 بالنفس أذ لا يصدق على غير من أفراد الوحدانية أنه قيام بالنفس ولا يصدق
 على غير من أفراد القيام بالنفس أنه وحدانية وبين ما تلخّص وخصوصاً مطلقاً
 باعتبار الموصوف أي كل من وصف بالقيام بالنفس موصوف بالوحدةانية على
 تغافل المؤلف للقيام بالنفس بما ذكر ولا يعكس وأمثلة تضيء بأنه سلب
 الافتقار إلى ذات تعيينها تلخّص وخصوصاً من وجه لافتراط العيام بالنفس
 في الأجرام وأما جعل هذا السارع بينها تلخّص وخصوصاً من وجه تغافل
 العيام بالنفس بما ذكره المؤلف وإن تلخّص الوحدانية باعتبار الموصوف أي
 باعتبار افتراطها يكونه توافق في الصفات وتلخّص العيام بالنفس باعتبار
 سببها أي باعتبار في الكون صفة فليس جاز باعلى القواعد لأنه لم يجعل
 العموم باعتبار الموصوف في كل منها **قوله** وإن العين الظاهرة عطف تغافل
 على الحقيقة **قوله** لكل سببية وقدوسية العطف فيه من مطاف أحد
 المرادفين على المخزونات من المقاييس والمقصود من هذه
 العبارة تعيين الذات بتلك الأوصاف فقوله وهذا صادر عن التركيب
 والنظير الإشارية راجعة لقول التنبيه لا ينافي له في ذاته وينفي الاعتراض
 بوجيهه أخذني في التركيب ونفي النظير من عمارة المؤلف وتجويذه أن يقال
 إن الذات تطلق على الحقيقة وعلى الذات المعينة بالصفات ولا ينافي له
 نفي التركيب ونفي النظير من عمارة المؤلف إلا إذا زد العياب فما يفكرون
 من استعمال المشتركة في معنوياته لا اعتبار الأول يكون المعنى لا ينافي له
 في حقيقته فلا يكون له تغافل ولو كان له تغافل ثبت أن له تأني في حقيقته
 تعالى هذا أن لم تكن حقيقته غير ذاته بل الماء وإنما ينافي ان حقيقته تعالى
 بين ذاته والذات التركيب فلا يجوز توسيع النظير من هذا الاعتبار إلا
 بتقديم أي لا ينافي له محال ذاته وتكون في سمعي الدام بهذا
 الاعتبار وفي النظر فيه بالاعتبار الثاني فهو من استعمال العطف في حقيقته
 ومجازه بناء على أن في حقيقة في النظر فيه مجاز في غيرها أو من استعمال

في قوّة قضية كلية قائلة كل عدم منتفع من وجود الله تعالى والقدم فردي من افراد ذلك
 الكلية فإذا اتيت بحسب الله تعالى العدم كان في قوّة بعض العدم منتفع من وجود الله تعالى
 وهي لزمه للكلية باعتبار أنها متى تحققت الكلية تحققت هي وأخص منها باعتبار
 كون الحكم عليه فيما يخص الكلية والكلية ملزمة لها وأعلم باعتبار كونها أكثر
 افراد **قوله** منه أي ذاته وأطلاقه على الذات واردة في القرآن ولا اعلم
 ما في نفسك وذهب فرقه من العدالة إلى أنه من باب الشكلة وحيث عنه بأنه لا داعي
 إليه والصل في الأطلاق المعقولة **قوله** إذ كل من ثبت له العيام بالنفس كل معتبر
 حين قوله ثبت له الحالقة **قوله** بغير خاص فهو قول المؤلف صلى الله عليه
 أي لا ينافي على **قوله** من حل بيامه بحال محل المكان وبه محل حلدو حلولاً وحلداً
 بمحرك قادر فنزل به محل من آخراته محل حلدو الكسر ومحل حلدو العقدة تفصيلها
 فالخللت وكل حامدأذيف فقد حل محل آخراته محل حلدو وجوب وحقي محل عليه
 محل وجوب مصدره تلرجم والدين صار حالاً وحل المكان مكن أهلي قاموس
 باختصار فلم ينافي على **قوله** أن يكون محل يعني تلبيصه فيه فتح
 الماء وكذا هادن مصدره في الضم والكسر وأمام محل يعني فك آخراته
 فبذكر الحالات لا ينافي على **قوله** فقط وهو لبيانه هنا فتح حاصل بحال
 توهمه من الثاني وإن كان يصح كحالاته بطيئه لا شراك الأدوار والثانية
 في الكسر لكن يزيد عليه أنه يلتبس مع الفتح أيضاً بالماحوذ من محل العقدة لاته
 بضم مصدره والماحوذ من محل يعني وجوب ونفي سكر وتجاهد بآن عراه
 تبيرة عن محل محل محل بالكسر فقط وإن كان يلتبس بال محل من محل يعني
 آخراته لا ينافي عنه بالفتح **قوله** وإن اعتبر افتراط العيام بالنفس يعني قوله
 تعالى صفة إلى آخره هذا الاعتبار صحيح لكن يكون عموم العيام بالنفس يعني
 مختلف يعني العموم الذي في الوحدانية فان يعني عموم الوحدانية افتراطها
 تكون بأتوبيس الصفات ومعنى عموم العيام بالنفس على هذا ليس من
 العواقب الموصولة بل في الأدلة يعني أن العيام بالنفس من نوع الكون صفة
 والوحدةانية لا تخرج الكون صفة والحاصل أن بين الوحدانية والعيام بالنفس

الشترك في معنييه بسائلى انها شتركة وبناعلى جوانب وما ذكر من لزوم التركيب على
تقدير كون حقيقته تعالى اعلم من ذاته لا يرد ذلك لتركيب بين الصفات المعنية بها
الذات وبين الذات وعشاقي هو ذلك العياس على الموارث من كون ذات زيد مشتركة
من الحقيقة والتلخيص واسه تعالى ليس له شخص بل له صفات والبحث ورأى ذلك
حالاً ينبغي لذات اعاجن وذاهنا ادرى لكنه ذاته تعالى وحقائق صفات المفهوم والاعتبار
الثالث يكون المعنى لذاته اي لاجراء تأثيراً له حاصل في ذاته اي
الذات المعينة في الخارج **فواحد** وهو من اقسام العرض هنا مذهب الفلاسفة
واما على مذهب المتكلمين فالكلم ليس عرضها الا المتصل به هو استدلال الجسم
والامتداد امراً اعتباري لا وجود له في الخارج والمفصل هو العدد والعدد
هو الوحدات والوحدات لا وجود لها في الخارج واعماله جدي في الذهان والوجود
في الخارج هو المعدودان كائناً له تحقق في الخارج لا العدد وما ذكره الشارح كله
صيغى على مذهب الفلاسفة **فواحد** حذر مشترك هو ما يكون نسبة كل من النقطتين
نسبة واحدة كالنقطة التي في الخمسة المعتدة فانها بين نقطتين ونسبةها لكل
منهما نسبة واحدة لذاتها تصلح لأن تكون مبرراً مع كل منها ومتى مع كل منهما
فتكون مع كل منها خطأ اي فتكون مجموع تلك النقطة والنقطة التي قبلها خطأ ومع
ذلك ايضاً المجموع منها ومن النقطة التي بعدها خطأ مختلف الواحد السادس
من العترة فليس حداً مشتركاً لا انه جزء من الستة فلا يكون جزءاً من الاربعة وإن
أخذته جزءاً من الاربعة ليكون المجموع حسنة لم يكن جزءاً من الستة اذا تكون البقية
حسنة لذلك اذا اخذته مع الحسنة ومع الاربعة كان المجموع احد عشر مع ان الفرض
ان الكلام في العترة فيزيد العترة كم منفصل **فواحد** الثاني الراجح وهو معنى
على تفسير الرازي بأنه مقدار حركات الفلك لا على انه نفس الفلك ولا على انه
نفس حركات الفلك ولا على انه مجرد اى لجسم ولا من حيث غير ذلك من مذاهب
الفلسفه المنسنة على غيرها اساساً اذ يدل على ان الكلم عرضي والله قادر بالمحكمات
فيما يهم هنا العرض بالعرض ويدل على ان الجسر التعليمي يركب من الامتدادات
الى غيره ذلك **فواحد** وهي التعدد المتعلق منها الى افراد وهذا هو صادق بمعنى

العدد لغير التسلق وهو الحياة **قوله** وتعبر السارع عن الدول بالكم المأمور مراده
بالدول الناطق في الصفات وبالثانية المعدد للمرتبط منها ووجهها في الصفات
لأنه يتصف بأوصال ولا انفصال لأن التجزئ لا ينفصل الصفات لكن تجاذب دانه ليس
المراد هنا بالكم المتصل والكم المتفصل معناها عند الفلاسفة مع ادراهم جعلوا الكلمتين المتصلتين
من العرض فيلزم عبدهم التجزئ في الصفة لأن كل عرض عن صفة واما على مذهب المتكلمين
فلابد لهم ذلك لأن الكلمة متصلة وجدها في الخارج بل في الذهن وليس من أحد
الصفات الكلمة المتصل والمتفصل بمعنى الذي عند الفلاسفة بل المراد بالكم المتصل
العدد مع الانفصال أي انفصال الاخر اعراضها بعضها او اوصال الصفات المعددة
ذات ايات فيما هابذات واحدة والمراد بالكم المتفصل العدد مع الانفصال او انفصال
ذات عن ذات او انفصال صفة عن صفة بيان تقويم احد اعراضها والآخر
ذات اخرى **قوله** مرد على المضارى القائلين بالتشبيه اي قالوا الى ان لهم ثلاثة
صفات الوجود والحياة والعلم ويوجز رد هذا ايضا من العبرة بالنفس وقال
فرقة منهم اسمه التشبيه الله وامه الله تعالى الله عن قولهم على اكبير **قوله**
السائلين بالاصدرين اي الاداهين للعالم واحدها خالق الحير والآخر خالق الشر
وكان معتبرهم غني عن البيان **قوله** ما لا يحتاج وصف الذات به الى تعقل
امر الذي ثابت في الخارج واما كان هذا مبنيا على القول بعنى الاحوال لانه
على القول به لا يحتاج وصف الذات بالوجود الى تعقل امر في الخارج موجود ولا
واسطة واما على القول بابشارتها فيحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زائد
كما في الخارج واسطة هو حال وهو موجود لانه على القول بذلك حال زائد على
الذات واما في هنا الامر الذي يقولنا في الخارج لانه على تقيي الاحوال اي صفات
تحتاج وصف الذات بالوجود الى تعقل امر اشد لكنه امر اعتباري وهو
التحقق في الخارج **قوله** ما لا يصح اي صفة بتوبيخ لا موجودة ولا متصورة
لا يصح توهم ارتفاعها اي لا يمكن توهم ارتفاعها على الذات مع بقائذ الذات
لأن الصفة هنا هي الدعوان **قوله** ما واجه الصفات بآيات الـ في
الصفات وان كان يوجد في بعض النسخ حرفها واستاري بذلك الى ادا المخسة

يقوله غير معلم بعلة لامنه معللة بالمعايني ومعنى التقليل هنا التلازم لافادة العلة
 معللها الثبوت لأن ذلك مستعمل في حقه تعالى وفي حق صفاتة لامنهوا جبة
 لذاته وليس مكتبة في ذاته أخذه فالنفي والبعد ومن حذا حذفه لأن الله يلزم
 عليهما العذر إذ المكن محظى إلى الترجيم وليس مراد النفي والبعد وإنما في فوقي
 الامكان العام والدائم كان خلاف وكلامه ماساً بما لا يحتمل بل على أن مراده
 الامكان الخاص وهو الجواز المستوي الطفلي وقد ينافي شرط مطوية الموجبات
 ذلك مسو طافارع إليه لكن من على حمل الوجودية على الشبيهة أنه استعمال المخاص
 مراداته العام وهو عبارت بحثنا لفقرة وربما يصادفه الحال النقيضة على
 القول بواسطة اذ لا يخرج لها حقيقة وقوله غير معلم بعلة ليس راجعا
 للذات اذ ليس المراد في كون الذات معللة اذ الكلام في الصفات فهو حال من
 الصير المستتر في القائمة او في الوجودية اي الوجودية هي حال كونها غير معللة او
 القائمة وهي حال كونها غير معللة تردد في انى هذا ليس المراد به التعريف لأن التعريف
 لا يكون للجزئيات بل اما يكون للكلمات فالمقصود بذلك التبييز والكشف
 اذ التبييز يكون في الجزئيات ايضاً وذكراً يقال في جميع ما يحيى فلديه ادخال لفظة
 كل في تفسير العذرة والارادة قوله واعدامه هذا المجرى مذهب الفاحض وهو
 الاصل واما مثل مذهب الشیخ الا شعري فلا تتعلق العذرة بالاعدام لأن جميع
 الاعراض عند لا يحيى زمانين وتفا الاجرام مشروطة ببقاء الامراض والمقاعدة
 صفة وجودية فإذا الراداته تقابل المدرستى من الاجرام امرك عنه الاعراض
 في عدم وانما قال ذلك ليلاً لفهم التسلسل وذلك لأن الماء في باي بقائه هو وجودي
 شرطه ثم ذلك البقاء باي بقائه وهذا عنوان الكلام على ذلك مسو طرق المطولة
 ولقد تردد في تعلق احدهما تعلق صدحى لاتجاهي وهو قديم وهو كونها
 يتاتي بعاق الازل التائب بالفعل فيما لا يحيى اذ التائب بالفعل في الازل ع الحال
 والازل عدم الفعل وإن شئت عبرت عن هذا التعلق بأنه طبله باي الازل
 التائب بعاق الازل وتعلق العذر التسخي هو هذا التعلق الصدحى لاما
 التسخي لاما الذي وليس بحسبها لها لامه بتاتي بعاق بعاق الازل والتائب تعلق

صفة لمذوف او موصفة بمذوف **قوله** معلم بمحذف المبين الواضح وهذا اما يتأتى على
 سخة حذف الاصفات بعد المحسن بيان بقوله والخمس صفات اماما على انتها
 فالمتأسف ان يقال بالمحذف المبين او يكن العدد صفة او موصفة الداهم
 اذا يقال يكون موعي اقتراح المبين بيان والنكتة في قول المصنف ست
 صفات وقوله الاردي نسبية ثم قوله وهي الوجود ثم قوله والحسنة ثم قوله
 بعدها الحقيقة من اسقاط بعضها ومن تعميم بعضها على بعض من بعض الكتب
قوله ان دالة السب على السب مطابقة وقد يقال بل هو تضمن لأن سب
 كذلك من سب والاصناف لما بعد **قوله** ولبيانه السلبية للخطيبة
 غير بذلك لانه ليس هنا خطيبة حقيقة بالحال المحبحة لانه ليس هنا سب
 هو بعض من يزال كافي البيت القدر الذي يخلص من القدر بل ما اهنا في لما تحقق
 الارهام **قوله** من المعرفة المتفق عليها من حيث الاجماع على كونها قابلة قادرها
 مزيداً احالاً حياً سبباً بصيراً متکلاً وان وقع فيها مخلاف هل هي عبارة عن
 صفات ثبوتية واسطة بين الوجود والعدم اذه على القدرة والارادة والعلم
 والحياة والسمع والبصر والكلام او هي ليست عبارة عن ذلك بل عن نسبة القدرة
 والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام للذات **قوله** والصفات الذاتية
 بالطبع على قول التي صفات العالى المتصوب على انه مفعول كان لتسوي
 وكذا قوله والصفات الوجودية **قوله** الوجودية صرخ السب والاحوال
 قوله القائمة بالذات لبيان الواقع والفالعالي لا تقوم بتفصيل بذات الا
 ان يكون لدفع توهم ان يريد بالمعايني ما يحيى ذاتاً كان او صفة وقوله مادامت
 الذات دام فيه تامة واضح به المعايني الحادحة كعذرها وعلمنا وحياناً فاما
 معان وجودية قائلة بذات لكن ليست ذاتاً دامته ذاتاً لا ذرها اعني اصن
 والعرهن لا يحيى زمانين على قول الا شعري فارى قلنا اى من الاعراض مأييق وهو
 العذر هي لا يحيى ذرها اعني حارحة لان المراد بقوله القائمة بالذات مادامت
 الذات القائمة وجو بايدليل اليساق وقوله غير معللة بعلة لا يخرج منها
 اذ لم يحيى الذان اى اد بالوجودية الثبوتية فتدخل المعرفة فيها اذ لم يحيى

نقطة

تجيزى حادث وهو صدر المكبات منها بالفعل وما يلزم ذلك الصدورات هي العبر
 عنها بصفات الاعمال كالاحسان والاحوال الامانة وهي حادثه هذما ذهب الاشارة
 وذهب المازروية الى قدرها لكن بمعنى اخر لا يتم اراده التعلق الصدري او اراده
 ان مبدأها قد لا ينكرون ان ايجاد مثل اذن حادث والتعليق الصدري او اراده
 ان حقيقة التعلق من موافق العقول ككيفيتها قال بعض العلماء الكلام على
 التعلقات من باب الرجم الغير ولا يضر الجهل بل لا ينبع الموصفيه بل دليل
قوله ثرثي فعلم والارادة ولعل الترمي باعتبار ان تعلق القدرة مترتب على
 تعلق الارادة في التعلق فقط فكان الارادة اصل والقدرة فرع والا تقال من
 الفرع الى الاصل ترمي بغير تعلق القدرة التجيزى مترب على تعلق الارادة
 في التعلق وفي الببوت لأن تعلق القدرة التاجر في حادث متاخر عن تعلق
 الارادة ولا يقال الترمي باعتبار الشرف فلديه اراده اثاره من القدرة بهذا
 الاعتبار ولا العلم اثاره منه ما زل عليه اولاً الصفات المتعلقة اثار
 من الحياة لأن كل صفة من صفاته تعالى وغاية الشرف وليس عدم تعلق القدرة
 والارادة بغير المكبات بعض ولا بعتصمي المقصولية وكم الباقي بل ما
 ذكر هو غاية الكمال بل تعلق القدرة والارادة بالواجبات والمحببات هو
 البعض بيان بهذا المتن القصرين بين صفات الله تعالى واماكون قراة
 فل فهو اوجه احد بعدل ثبت القراءة خواه ان القاطل فل فهو اوجه احد ليست
 صفة قائمة بذاته تعالى مع ان هذا يافتبا الرؤوب **قوله** مطابق عز عليه من
 انتقام الوداعية لذاته عجز في برهان القاعدة التي بين الرب والعبد **قوله**
 ولا يغفرها مطف على بضمها وقوله مطابق عليه من تحصيل المعاشر اي ان
 تعلقتها بایجاد الواجب او اعدام المحظى وقوله او قلب المغارف اي
 ان تعلقتها باعدام الواجب وایجاد المحظى وقوله ونحوها اي كالافتخار
 والحمد والتمسلى بایجاد الواجب ونحوه وعدم العالم وانقسام ما لا
 ينفع في ايجاد الشرك مثل وجواز ايجاد الواجب واغدامه في اعدام المحظى
 اذا جواز اعد المخلين كايجاد الواجب واعدام المحظى لاردهما معاً اذن في

ان

ان كلامه فيه تحصيل المعاشر بقتضى جواز الاحز وبيان ما ذكر انه لا يقال انه
 تعالى ليس قادر على ان يتحذل ولذا بل يقال ان قدره تعالى لا تتعلق بالحادي
 ومانقل عن بعض الصوفيه من ان ماذكره المتكلمون من التحديد امثاله هو
 تحصيل باعتبار عقولنا او اعماق نفس الامر فليس تحصيل وادا من ذلك قلب
 الموت الذي هو عرض او عدم كسبنا يوم القيمة فلم نفعه واما ذكر الموت بوجبيه
 في صورة كبسن ثم يدرج فعلمامة على اقطاع الموت البشري على عاصم به مراج
 للحديث لدان الموت نفسه يكتب كبسا وجعل ذلك المعنون من الصوفيه من
 ذكر ايضاً كانوا الاعمال توزن يوم القيمة وقال ان نفس الاعمال تقلب
 امساكاً وتوزن وتجاب من طرف المانعين بان الموزونها صحف الاعمال
 او اجسام مخلوقة علمامة على روحان الاعمال او نعمائهم الدان الاعمال تقلب
 اعمالاً يلزم قلب الحقائق **قوله** فدخل فيها المحظى والواجبات
 للمرضيه استدل على ذلك بآياته الورب يتعلقان بالواجب والتحصيل العرضيين
 لما كان لها متعلق بيـان الملازمـة ان كل عـمل اهـاعـل الله وجودـه او عدمـه
 حـاعـل الله تعالى وجودـه واجـب عـرضـي وعـدمـه تحـصـيل عـرضـي وـما
 عـلمـ الله تـعـدهـه وجودـه تحـصـيل عـرضـي وـعـدمـه واجـب عـرضـي لكنـ التاليـ
 يـاطـلـ فـالـقـدـمـ مـثـلـهـ **قوله** وـالـقـدـامـ الـأـبـقـةـ وـالـدـحـقـةـ بـعـنىـ انـ الـعـدـامـ
 السـابـقـةـ فـيـ قـيـصـتـهـ تـعـالـيـ انـ شـائـرـ الـهـاـيـنـيـصـيـهـ وـاـنـ شـائـرـ الـهـاـيـنـيـصـيـهـ الـعـدـامـ
 الـلاـعـقـةـ انـ سـائـدـ دـهـامـ الـلـهـ الـوـحـودـاتـ وـاـنـ شـائـرـ بـحـرـ ذـهـبـهـ اوـلـرـ بـيـقـهـ
واعـمـ انـ للـارـادـةـ تـلـاهـ تـعـلـقـاتـ اـشـائـرـ قـدـيـمـانـ اـحـدـهـماـ التـجـيزـيـ
 وـالـاـخـرـ صـدـريـ فـاـعـمـاـ التـجـيزـيـ الـأـرـبـيـ فـتـعـلـقـ اـرـادـهـ تـعـالـيـ بـاـعـلـمـ منـ
 المـكـبـاتـ الـكـالـبـهـ وـعـنـ هـذـاـ تـعـلـقـ اـجـبـ صـلـيـ اللهـ عـلـيـهـ وـلـمـ يـنـعـوـهـ فـيـ كـرـبـ
 مـنـ اـرـبـعـ لـحـدـيـثـ وـاـمـاـ الصـدـريـ فـاطـلـعـهـ بـعـضـهـ عـلـىـ تـعـلـقـ الـارـادـةـ بـاـعـقـابـ
 مـاـ تـعـلـقـتـ بـ الـارـادـةـ تـعـالـيـ تـجـيزـ اـرـذـلـ فـتـعـلـقـ اـرـادـهـ تـعـالـيـ فـيـ اـرـذـلـ
 بـوـجـوـدـ بـيـعـالـاـرـ الـذـيـ مـلـمـهـ اللهـ تـعـالـيـ تـجـيزـيـ قـدـمـ وـهـيـ صـلـمـةـ لـانـ
 تـعـلـقـ بـعـدـهـ بـرـلـاعـنـ وـجـوـدـهـ فـيـذـاـنـقـلـوـنـ صـلـيـحـيـ قـدـمـ وـجـعـلـهـ عـضـهـ

قيام الحال بالحال بخلاف التعلق على المقول الأول فإنه طلب والطلب حال عند
 مبنى الأحوال فيلزم من ابئته المعنوية قيام الحال بالحال بخلاف المقول على المقول
 الأول فإنه طلب أن قوى المعنوية أحوال وقيام الحال بالنسبة إن فك المعنوية بعبارة
 عن نسبة العائلي للذات والذي اعتقدوا أن التعلق المعانى دون المعنوية كما أشار إلى
 ذلك الشارح بقوله وقال أخراً جم اغرهو العائلي إلى آخر قوله صفة بحالاته
 بالذات كذلك في بعض النعم وفي صفة خاصة ينافي بها الاحاطة المأزم ولعطف التالي
 غير دقيق في هذا القول لأن الانكماش بالعقل صفة نفيه للعلم وفقط لم ثبوت الشئ
 للشيء في عن قبوله العبر عنه بالتالي المعرفة بغيره مفتوحة محله في
 غير الصفة النفسية والازم التسلل في القنوات وهو الحال تعالى إزها أحوال لآن
 المقول صفة نفيه فهو فرع عن قبول ذلك المقول ثم قبول المقول كذلك
 في تتسلل اماماً إلى أحوال قلبليس الحال لانه تسلل في الاعتارات وهو غير
 الحال قوله على ما هي به البا معنى على أي على ما هي عليه في نفس الأمر قوله
 يقوم بما يتحقق به وقدر ما تكلم على نظيره بعد قول الدين العبدات قوله
 مطلقاً اي متاهية او غير متاهية قوله على وجه كل اي اجمالي وسيأتي له
 رد قوله بالنسبة الى الذريات وهي لذريات لها لأن صفاتة تقابل الذريات
 لذريات لها وقوله كالماهيات الكلية اي فارها لا متاهية كأن حزيات كل ماهية
 لا متاهي بالاعتراض موجود وهي المراد بقوله والهويات اي الحزيات الخارجية
 وقوله والخصوصيات اي ما به يتعين الجزي في الماء كاللون المخصوص والمدار
 المخصوص قوله وتعلقات حادثة اعلم ان التمثيل ان العلم له تعلق تجزي
 قد يجيء بمعنى احاطة عمله تعالى بمعظم الامور في الارض وليس له تعلق صالحان الصالحة
 لكن يعلم ليس بعالمر ولا يقال تعلق صداجي بحسب ما سبق في علمه تعالى لما تقول
 هذا الصند متعلق ايضاً للعلم لذاته مستحب وهو يتعلق بمعظم المستحدثات الدات
 يتعالى وجود رب الذي علم الله تعالى في الارض وانه يوجد في يوم كذا يحصل عليه
 تعالى له تعلق بغير من ذلك اليوم بخلافه يعني انه لو غير من تعلق عليه تعالى
 به وانه لم يحصل بوجوده لم يلزم من ذلك الحال والقول بيان للعلم تعلقات

التعلق الصداجي للدرادة طاما في جميع المركبات والدول ناظر إلى ان الصالحة لأن
 يريد السيد العين ليس من دليله مرید لصنه والثانية ناظر إلى ان التعليق بالفعل
 في الصداجية في التعلق وكل وجهاً والتعليق الثالث للدرادة تجربة حادث
 وهو خصوصيتها وتأثيرها فيما دار في العدم والصداجي العدم نسبيان
 له قوله تقوم به ان فرق بين الفوقيه فالظاهر انه تحدى التأثير
 اي تقوم الصفة به بدل تمسيره بتتحقق بالتأثير الفوقيين اي تتحقق
 الصفة عبادة الامر الزائد لا تجعل قدرة من غير مقدور ولو في المستقبل بعف
 القدر بالصلاحية وكذا سائر الصفات المتعلقة لكن العلم لا يتحقق الابخل
 بالفعل لا بالصلاحية وتحتمل ان لفظ يقوم بالي الاختبة وتشديد الواو بل يفتح
 البني للجمهول ويتحقق بفتح الي الاختبة اي يتحقق ذلك الامر الزائد عبادة
 الطلب الذي هو التعلق لأن بين الطلب والمطلوب عبادة لكن بنحو الاعمال
 الدول قوله بعد قوله المتن والعلم المتعلق اي المقصى لمن يقوم به اذ ليس
 العلوم معمقاً بالعلم الا ان يريد انه من حيث انه معلوم لا يعقل الدليل بين الدول
 قوله في السمع والبصر بعد قوله المتن المتعلمان اي المقصيان لمن يقو ماذ به
 ونضم فرقة يقو بفتح الي الاختبة وضم القاف وسكون الواو ومحفنة بفتح يتحقق
 وكذا قوله في السمع والبصر يقو ماذ فرض فرقة بضم الي الاختبة وفتح الواو
 السددة وبفتح الي الاختبة وضم القاف وسكون الواو قوله بان يصير امراً لها اي
 مثلاً لانه لا ينافي في العلم والسمع والبصر والكلام فقوله مثلاً فيما يالي راجع له هنا
 وما بعد قوله بما يكفي قادر الى قوله مثلاً يقال في الدرادة بما يكفي
 يريد مرید او كذلك في سائر الصفات المتعلقة قوله التعلق بالسر على الثاني
 هو المعنوية اي لا العائلي والابان قبل ان التعلق لها يقال ام احتفظ موافئه في
 العذر على اثر واحد وذذا الدرادة ولم تحصيل الصالحة في العلم والسمع والبصر
 لكن يطلب وجه كون العائلي لا تعلق لها على هذا ام وجه الفرق بين قوله التعلق
 على هذا المقول ان التعلق على المقول الثاني نسبة وليس حال فدليلاً من ايات
 التعلق للمعنوية سوأقل ارجوا اعني المعنوية احوال او عباره عن قيام المصانى بالذات

حادثة يستلزم عظوداً هو نسبة للجبل إليه تعالى في الارض ولا يقال بلزم مثل ذلك
 في ايات تدل على حادث للسم والبصر وهو تعلق بما في العالى بال موجودات العادلة
 لذا نقول إنما ثبت فيما ذكر لأن السمع والبصر لا يتعلقا بال موجود فقبل وجود
 للحادث لا ينافي تعلق السمع والبصر بما يختلف العلم فانه يتعلق بال موجود والمدعى
 فيلزم من فاجر الانكشاف بتوت نعتصمه وهو عدم الانكشاف قبل وهو جهل فالقول
 بأن العلم تعلقات حادثة باطل فعمله تعالى في الارض يحيط بجميع المكنات والجزئيات
 تفصيله من كل وجده فعلم تعالى مكان و ما يسكنها على الوجه الذي عليه تكونوا ولهم
 يتجدد له تعالى الانكشاف زائد على ما ثبت في الارض من الانكشاف **قوله** كون
 العلم واحد هذا سلم وان ذهب بعض اهل السنة إلى تقدير العلم بقدر العلومات
 والرد عليه بأنه يلزم رد حول عالمه بما فيه له حق الوجود بخلافه غير متحصل في القديم
 ولذا أقىد الإمام ابن عازمي كون الدليل في الوجود ذاتياً به للهادث فقال والحادث
 الدليل في الوجود ذاتياً كالعدد والمصدر وثبت في السنة أن الله تعالى كما ثبت
 لذاته **لها قول** بصورة واحدة متالفة أراد بها المفهوم الإجماليه وحاصل ما
 جنم إليه ان مالذاته له متن معنى تعلق العلم به تفصيلاً واما ما يتعلق به احواله وما لا
 ينفيه له فهو واجبات المستحبات والمكتنات باعتبار ما يسوي جزء منها وان تعلق
 العلم بالجزئيات المبأنة الموجدة بالفعل تفصلي اما التفصيلي للجزئيات المذكورة
 فعلم واعالقول يمنع ان للعلم تعلقاً تفصيلياً بذاته لكونه حقه تعالى وانه لا يمكن
 الجمع بين التفصيل وعدم التزائية فعدوده الله يستلزم محاذلان القول بكونه ذاتي
 اما علم مالذاته هي احواله لا تفصيل يقتضى الجهل بالتفصيل وبالمفصل وهو
 عال في حقه تعالى فالمحق انه تعالى على المرآة وادا يحيط الواجبات والجزئيات
 والمستحبات تفصيلاً معرفة ومحولة متناهية ام لا غایة الامان لان العلم
 كيفية التعلق بذلك كما المرفوع ككيفية تعلق نعية صفات المعلقة ولا حقيقة ذاته
 تعالى وحياته ذاته لذا ذلك من موافق العقول ولا يضر فيما ذكرناه كونه متن لا يتحقق
 بحاله ينافي كما لم يضر في القول بتعلق السمع والبصر بكل موجود كونه محسناً وبصرنا
 لا يتعلق البعض الموجودات **قوله** وسفرة إليها ينطبق تفسير على قوله مخولة

مكتبة المصطفى الالكترونية

www.al-mostafa.com

www.makhtota.com

Source / المصدر :



**KING SAUD
UNIVERSITY**

<http://makhtota.ksu.edu.sa>